

تقدير أثر السياسة النقدية في أداء المصارف
التجارية باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط
لدول عربية مختارة للمدة (2000-2015)

أ.م.د. دينا أحمد عمر

المعهد التقني نينوى

المستخلص:

تكتسب عملية تقدير أثر السياسة النقدية في أداء المصارف التجارية أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به المصارف التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية بسبب قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها بكفاءة ضمن الاطار المرسوم لها من قبل السلطة التنفيذية وسياسات البنك المركزي، فالمصارف التجارية تقدم وعاء " ادخاريا أكثر شيوعا وأكثر انتشارا" قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى تعبئة المدخرات لقدرتها الفائقة في قبول الودائع واستخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات التي يبرز منها الائتمان المصرفي.

يركز البحث على استخدام اسلوب قياسي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بالتطبيق على ستة دول عربية مختارة (العراق، الكويت، الأردن، الجزائر، جمهورية مصر العربية) التي توافرت عنها البيانات للمدة (2000-2015) بهدف تحليل دور السياسة النقدية وقياسها بما تقدمه من الاجراءات والقرارات النقدية في أداء المصارف التجارية .
الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المصارف التجارية ،الائتمان المصرفي.

Abstract:

The estimation effect of monetary policy on the performance of commercial banks gains an increasing and great importance due to the distinctive location of the commercial banks on the economical arena because of its ability to keep local deposits and exploit it efficiently within the planned frame by the executive authority and central bank policies so that commercial banks present a deposit container more famous and spreading out in comparison with other institutions which aim to keep deposits due to its super ability of accepting deposits and use them in creating group of investments appear from banking credit.

The research concentrates on using standard concept ordinary least square method(OLS) applied on six selected Arabic countries(Iraq, Kuwait, Jordan Algeria, Egypt)which have available data for the period(2000-2015)aiming to analyze the monetary policy role and its measurement with what's being presented of monetary procedures and decisions in the commercial banks performance.

أولاً: المقدمة:

تلعب المصارف التجارية دوراً ريادياً و استراتيجياً في تنفيذ السياسات النقدية ومساندتها في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ، وبذلك فإنها تسهم بشكل حيوي في تصعيد وتائر التنمية الاقتصادية ، وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور المصارف التجارية بتوفير البيئة الاقتصادية الصالحة لممارسة أنشطتها المختلفة من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل واضح ومتناسق والحفاظ على استقرار مؤشرات

و ضمان تخطيطها للظروف الاستثنائية أو الطارئة. وتحتل المصارف التجارية مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير إيجابي في مسارات التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية من مصادر الادخار المختلفة المتاحة في الاقتصاد المحلي والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على النشاطات الاقتصادية المختلفة فضلاً عما تستطيع خلقه من ائتمان يأخذ مداه من خلال المضاعف النقدي ويحدث فعله في النشاط الاقتصادي غير أن إمكانية المصارف التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات الاقتصادية والمالية المنتهجة، فبدون سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، وبذلك تفقد المصارف التجارية دعمها لعملية التنمية الاقتصادية.

1. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تبحث في موضوع مهم جداً يتمثل:

- 1- في حقيقة أن دور السياسة النقدية في المصارف التجارية له مساهمته المباشرة في زيادة ودائع الافراد فيها وزيادة الائتمان المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2- في التركيز على جانب مهم من النشاط المالي وهو الائتمان المصرفي لما له من أهمية بالغة سواء على المستوى الفردي أو الكلي للمجتمع نظراً لما حققته العديد من البلدان من نمو كبير في الائتمان المصرفي الناتج عن ارتفاع المدخرات وودائع الافراد وهذا يعكس تطور البلدان.

2. مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من طرح التساؤلات الآتية :

- 1- ماهي السياسة النقدية المتبعة في المصارف التجارية الدالة على نجاح الدول في تطوير الائتمان المصرفي على المستوى الدولي ؟
 - 2- ماهي الأسباب الكامنة وراء ضعف الائتمان المصرفي في الدول العربية؟
- ### 3. هدف البحث:

تقدير أثر متغيرات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي للمصارف التجارية بالتطبيق على عينة لدول عربية مختارة للفترة (2000-2015).

4. فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها وجود أثر معنوي موجب وسالب لمتغيرات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي للمصارف التجارية لهذه الدول.

5. منهجية البحث:

سعى لاختبار فرضية البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستعمال التحليل الوصفي والكمي على وفق المنهج التجريبي للمدة (2000-2015) لخمس دول عربية (العراق، الكويت، الأردن، الجزائر، جمهورية مصر العربية) والتي توافرت عنها البيانات وباستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) باستخدام الحزمة الإحصائية الجاهزة Minitab .

ثانياً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات أثر السياسة النقدية في أداء المصارف التجارية:

1- هدفت دراسة أحمد (أحمد، 2013، 153)، إلى تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء

المصارف التجارية للبنك العربي الأردني خلال المدة (1985-2004) وتوصلت الدراسة ان كلا السياستين ساهمت بمتغير واحد للتأثير على أداء البنك سواء كان من جانب الربحية او السيولة.

2- دراسة لونيس (لونيس، 2011، 1) هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في ضبط

العرض النقدي البنك الجزائري والتحكم فيه للمدة (2000-2009) وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقد له تأثير ايجابي على الائتمان المصرفي للبنك الجزائري.

3- دراسة الدعمي (الدعمي، حبي، 2012، 9) للمدة (1995-2011) لعينة من المصارف العراقية

تهدف إلى بيان أهمية السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار المصرفي من خلال قياس أثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق وتم التوصل إلى أن عدم استقرار النظام المصرفي العراقي له تأثير سلبي على قدرة المصارف التجارية بمنح الائتمان لان سيولة المصارف التجارية مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التضخم.

4- دراسة اوزماكا واوني (Ozemhoka, Oni, 2013, 160) حاولت الدراسة تقييم أثر السياسة النقدية

على خلق الائتمان المصرفي في نيجيريا للمدة (1980-2010) والتي تركز على وجود علاقة طردية بين إجمالي خلق الائتمان ومتغيرات السياسة النقدية ، وتوصلت الدراسة أن البنك المركزي النيجيري يجب أن لا يعتمد كثيرا على الاحتياطي في خلق الائتمان وانما يجب الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر على معدلات الاقراض.

ثالثاً: أثر السياسة النقدية في أداء المصارف التجارية:

يعد تأثير السياسة النقدية من أبرز متغيرات البيئة الاقتصادية وإحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل . ويتحدد مفهوم السياسة النقدية بجميع القرارات والاجراءات النقدية سواء أكانت أهدافها نقدية أم غير نقدية، كذلك جميع الإجراءات غير النقدية المتخذة للتأثير في النظام النقدي (السيد علي وآخرون، 2004 ، 351) وتتطلب السياسة النقدية وجود علاقة بين الأدوات

النقدية التي تتحكم بها السلطة النقدية والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيها وتتأثر بها، وعادة ما يستخدم الائتمان المحلي هدفاً وسيطاً لتحقيق الأهداف الكمية المطلوب تحقيقها. (Marcuzzo, 1997, 212) وتقرز السياسة النقدية عدداً من المتغيرات التي يكون لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في أداء المصارف التجارية، ومن بين تلك المتغيرات سعر الصرف،، سعر الفائدة الحقيقي، معدل نمو عرض النقد ومعدل التضخم في عينة لسلسلة زمنية تمتد من 2000-2015 لدول عربية مختلفة وكما يأتي:

1- سعر الصرف:

تؤثر طبيعة سعر الصرف للعملة المحلية بشكل مباشر وفعال في أداء المصارف التجارية من خلال تأثيره في حجم الودائع التي يمكن أن يقدمها الأفراد إلى المصارف التجارية، ففي حالة عدم وجود نظام واضح ومستقر لسعر صرف العملة المحلية فإن ذلك سيسهم في هز ثقة الأفراد في إمكانية المحافظة على قيم مبالغهم المودعة في المصارف التجارية، ولا سيما في حالة وجود دلائل على إمكانية تدهور سعر الصرف بصورة أكبر في المستقبل وبذلك سيكون هذا السلوك لسعر الصرف للعملة المحلية غير المستقر والمتدهور عاملاً مهماً في منع الأفراد من إيداع المبالغ التي بحوزتهم في المصارف التجارية وتفضيلهم الأساليب الأخرى في الاستثمار وبالعكس في حالة وجود سعر صرف مستقر للعملة المحلية فإن ذلك سيسهم في زيادة الحافز لدى الأفراد لتقديم ما بحوزتهم من مبالغ لإيداعها في المصارف التجارية، ما يسمح لتحقيق أداء سليم لها (أحمد، 2013، 155).

2- عرض النقد:

يعد عرض النقد من العوامل الأساسية للسياسة النقدية التي لها دور أساس في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، ويحدد نمط معاملة الدولة لعرض النقد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه وبالتالي فإن لهذا المتغير تأثيراً مباشراً على أداء المصارف التجارية بما له من تأثيرات إيجابية عند تمكن البلد من المحافظة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتأثيرات سلبية عند المبالغة في التوسع بعرض النقد ما سيعمل على التفريط بالاستقرار الاقتصادي وبالتالي سيتترك آثاره الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام وأداء المصارف التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد. (أحمد، 2013، 156).

3- التضخم:

تنسحب الآثار السلبية التي يولدها التضخم على مجمل فقرات الاقتصاد المحلي وعلى أداء المصارف التجارية، فارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى كشراء السلع والموجودات دون الاستثمار من خلال تقديم الإيداعات للمصارف التجارية، بوصفه هدفاً للمحافظة على قيمة ما بحوزتهم من رؤوس أموال وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتضمن معدلات مرتفعة للتضخم

ستكون معيقة أو محددة لأداء المصارف التجارية، والعكس في حالة وجود بيئة اقتصادية تكون فيها معدلات التضخم منخفضة ومستقرة فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب لتحقيق أداء متميز للمصارف التجارية. (ar.wikipedia.org,2011).

4-سعر الفائدة:

تشكل أسعار الفائدة أداة من مجموعتين من أدوات السياسة النقدية أولها أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة لتحقيق أهدافها وتمثل الأدوات المباشرة في الغالب الاحتياطات القانونية وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة للتحكم بأسعار الفائدة، إذ يؤثر سعر الخصم والسوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان، وبعد سعر الفائدة واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تراقب على نطاق واسع من قبل الافراد ورجال الاعمال وذلك لأنها تؤثر على قرارات الافراد ورجال الاعمال وذلك بخصوص كيفية استعمال اموالهم في مجالات الادخار والاستثمار المختلفة ،ففي حالة وجود سياسة نقدية توسعية سينخفض سعر الفائدة الحقيقي ويؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطات والودائع في البنوك وزيادة الاقراض المصرفي. اما في حالة وجود سياسة نقدية انكماشية سيرتفع سعر الفائدة الحقيقي ويؤدي إلى انخفاض حجم الاحتياطات والودائع في البنوك وانخفاض الاقراض المصرفي(عبد العزيز،2008، 2).

رابعاً: قياس أثر السياسة النقدية على أداء المصارف التجارية(النموذج المقترح)

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالعلاقة بين السياسة النقدية والمصارف التجارية (الائتمان المصرفي) فقد اعتمدنا النموذج الآتي لتوفر البيانات، يمكن القياس وبيان أثر ذلك بالنموذج والذي يتضمن معادلة الائتمان المصرفي المستخدمة على وفق الآتي:

$$CT=a_0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+B6X6$$

إذ ان:

CT: الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X1: سعر الصرف الحقيقي كنسبة مئوية

X2: سعر الفائدة الحقيقي كنسبة مئوية

X3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية

X4: معدل نمو المعروض النقدي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

X5: اجمالي الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

INF: معدل التضخم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

- 1- سعر الصرف الحقيقي: عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.
 - 2- سعر الفائدة الحقيقي: هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على ايداعات البنوك التجارية سواء أكان استثماراً لمدة يوم أو شهر.
 - 3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمؤشر للنمو الاقتصادي.
 - 4- معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويشمل السيولة النقدية في يد الجمهور والودائع تحت الطلب (الجارية). ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة معدل نمو عرض النقد للدولة بالأسعار الثابتة مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
 - 5- إجمالي الإدخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل رغبة وقدره الأفراد على الادخار لطلب الائتمان من المصارف التجارية. ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة إجمالي الادخار للدولة بالأسعار الثابتة مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
 - 6- معدل التضخم المحلي (INF): معدل التغير السنوي في المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي Implicit Deflator الذي يوضح معدل تغير الأسعار المحلية في الاقتصاد ككل. ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة معدل التضخم للدولة بالأسعار الثابتة مقاساً بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، مع ضرب ناتج القسمة في 100.
- خامساً: تحليل النتائج والمناقشة:**

تشير التقديرات الواردة في الجدول (1) أن سعر الصرف ظهر سالبا معنوياً عند مستوى معنوية 0.05 في الكويت، الجزائر وجمهورية مصر العربية وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما ارتفع سعر الصرف أدى إلى انخفاض في الائتمان المصرفي، وتبين القوة التفسيرية للنموذج إلى أن 83% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي للكويت تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و 69.7% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي للجزائر تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و 77% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي لجمهورية مصر العربية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في سعر الصرف والمتبقي هي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

وعند اختبار مدى قابلية متغير سعر الصرف لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t^*) المحتسبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية في هذه الدول ما يدل على علاقة دالية بين المتغيرين، وقد اتضح أن (F^*) المحتسبة هي أكبر من الجدولية في هذه الدول ما يدل على معنوية

العلاقة الخطية المفترضة بين المتغيرين، ولم تظهر مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية حسب اختبار درين واتسون. وكان التأثير غير معنوي في العراق والأردن وهذا يعني أن سعر الصرف غير متوازن في هذه الدول.

كما تشير التقديرات الواردة في الجدول (1) أن معدل سعر الفائدة ظهر سالب معنوي في العراق والأردن وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما ارتفع معدل سعر الفائدة أدى إلى انخفاض في الائتمان المصرفي، وتبين القوة التفسيرية للنموذج إلى أن 81.2% التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي للعراق تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في معدل سعر الفائدة و 90.1% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي للأردن تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في معدل سعر الفائدة والمتبقي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. وعند اختبار مدى قابلية متغير معدل سعر الفائدة لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t^*) المحتسبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية في العراق والأردن ما يدل على علاقة دالية بين المتغيرين، وقد اتضح أن (F^*) المحتسبة هي أكبر من الجدولية في هذه الدول ما يدل على معنوية العلاقة المفترضة بين المتغيرين، ولم تظهر مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية حسب اختبار درين واتسون، كما ظهر موجب غير معنوي في جمهورية مصر العربية وسالب غير معنوي في الجزائر والكويت وهذا بسبب أن هذه الدول تعاني من تحديد أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة الناتجة من عدم وجود أوعية ادخارية متطورة وبالتالي فإن الائتمان المصرفي يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار والاستثمار الذاتي ما يعني أن تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب تحرير أسعار الفائدة ما يؤدي إلى زيادة الادخار والائتمان وإلى التخصيص الكفء للموارد المالية لدى القطاع المالي بما يسهم حتماً إلى معدلات نمو اقتصادي أعلى.

وتشير التقديرات الواردة في المعادلات أعلاه أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ظهر موجبا معنوياً في الكويت والجزائر وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي. وتبين القوة التفسيرية للنموذج إلى أن 83.0% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي للكويت تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و 69.7% من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي للجزائر تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتبقي هي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج، وعند اختبار مدى قابلية متغير معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t^*) المحتسبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية في الدولتين ما يدل على علاقة دالية بين المتغيرين، وقد اتضح أن (F^*) المحتسبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية في الدولتين ما يدل على معنوية العلاقة

الخطية المفترضة بين المتغيرين. ولم تظهر مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج، وظهر سالب غير معنوي في الأردن وجمهورية مصر العربية وموجب غير معنوي في العراق.

كما أظهرت التقديرات الواردة في نفس الجدول (1) إن معدل نمو عرض النقد ظهر موجب معنوي في العراق، والأردن وجمهورية مصر العربية وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية كلما ازداد معدل نمو عرض النقد ازداد الائتمان المصرفي، كما ظهر غير معنوي في الجزائر والكويت وهذا يتوقف على السياسة التوسعية والانكماشية التي يتم بها عرض النقد، فإذا تم استخدام السياسة التوسعية لعرض النقد يمكن أن يساهم ذلك في زيادة الائتمان المصرفي، أما إذا كانت سياسة انكماشية يؤدي إلى استقرار في الناتج والأسعار ومعدلات نمو غير تضخمية وانخفاض في الائتمان المصرفي.

إن تأثير الادخار كان معنوياً وموجباً على الائتمان المصرفي عند مستوى معنوية 0.05 في الكويت والأردن والجزائر وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية أي كلما ازداد معدل الادخار في المصارف التجارية أدى إلى زيادة في الائتمان المصرفي.

وتشير قيمة معامل التحديد في الكويت بلغت 83.0% والأردن 90.1% وفي الجزائر تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي والمتبقي عوامل أخرى قد تكون كمية لا يتضمنها النموذج، وعند اختبار مدى قابلية متغير الادخار في تفسير التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد تبين أن قيمة (t^*) المحتسبة في هذه الدول أكبر من قيمة t الجدولية وبمستوى معنوية 0.05 ما يدل على تأثير الائتمان المصرفي بالتغيرات الحاصلة في معدلات الادخار وبمستوى معنوية 0.05 ما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرين.

وقد اتضح بأن قيمة (F^*) المحتسبة في هذه الدول أكبر من نظيرتها الجدولية وهذا يدل على معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل.

وأوضح اختبار درين واتسون المحتسبة في هذه الدول عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية، كما تبين النتائج بأن تأثير معدلات الادخار على الائتمان المصرفي الصرف سالب غير معنوي في العراق وجمهورية مصر العربية.

وتشير التقديرات الواردة في الجدول (1) أن معدل التضخم ظهر سالباً معنوياً في العراق والأردن وجمهورية مصر العربية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية كلما ارتفع معدل التضخم أدى إلى انخفاض نشاط الاستثمار في الائتمان المصرفي، وتبين القوة التفسيرية للنموذج المقدر إلى أن 81.2% في العراق و 90.1% في الأردن و 77% في جمهورية مصر العربية من التغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في معدل التضخم والمتبقي عوامل لا يتضمنها النموذج، وتبين أن قيمة (t^*) المحتسبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية في العراق والأردن

وجمهورية مصر العربية ما يدل على علاقة دالية بين المتغيرين، وقد اتضح أن (F^*) المحتسبة هي أكبر من الجدولية في هذه الدول ما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرين، وظهر سالب غير معنوي في الجزائر والكويت.

الاستنتاجات:

تضمن البحث تحليل أثر السياسة النقدية في المصارف التجارية لمجموعة من الدول العربية ، ومن خلال الدراسة التحليلية الوصفية والقياسية توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يأتي:

- 1- إن البحث اظهر علاقة عكسية مباشرة بين متغيرات السياسة النقدية (سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم) أي أن أي زيادة في هذه المتغيرات تؤدي إلى انخفاض في الائتمان المصرفي ،كما ظهرت علاقة طردية بين معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،الادخار، نمو عرض النقد) والائتمان المصرفي.
- 2- إن نتائج التحليل القياسي أظهرت أن سعر الصرف كان سالباً ومعنوياً على الائتمان المصرفي في الكويت،الجزائر ومصر، وظهر سعر الصرف غير معنوي في العراق والأردن.
- 3- تبين من خلال التحليل القياسي أن سعر الفائدة كان سالبا ومعنوياً في العراق والأردن وغير معنوي في الكويت والجزائر ومصر.
- 4- إن نتائج التحليل القياسي أظهرت أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ظهر موجباً ومعنوياً في الكويت والجزائر وغير معنوي في العراق والأردن ومصر.
- 5- تبين النتائج ان معدل نمو عرض النقد بمعناه الواسع موجبا ومعنوياً في العراق،الأردن ومصر وظهر غير معنوي في الكويت والجزائر.
- 6- إن التقديرات أشارت إلى أن الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ظهر موجباً ومعنوياً في الكويت ،الأردن والجزائر وغير معنوي في العراق ومصر.
- 7- إن التقديرات أظهرت أن معدل التضخم ظهر سالباً ومعنوياً في العراق،الأردن ومصر وغير معنوي في الكويت والجزائر.

التوصيات:

- على ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات تتمثل في :
- 1- ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالسياسة النقدية لما لها من دور رئيسي في رفع معدلات الائتمان المصرفي.

- 2- توجيه السياسة النقدية في المصارف التجارية لزيادة معدلات الائتمان المصرفي والتقليل من توجيه السياسة النقدية لأغراض أخرى.
- 3- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الأفراد عن طريق عقد الندوات واللقاءات بهدف تشجيع المدخرات وتعبئتها نحو الإستثمار المنتج.
- 4- تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين المصارف التجارية وصولاً إلى مؤسسات كبرى قوية مالياً وفنياً وقادرة على التنافس محلياً وعالمياً.

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

- 1- أحمد، بشرى عبد الباري(2013)، "تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد المراحل (Stepwise)"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2. www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=83157
- 2- الدعيمي، عباس كاظم وحبي، ميساء سعد جواد، " دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2011)"، (2012)، مجلة جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 11. adesj.iq/down.php?id=63
- 3- لونيس واكن، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009" رسالة ماجستير/ جامعة الجزائر. biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11308/1/IKKENE_LOUNES.PDF.pdf
- 4- السيد علي ، عبد المنعم ونزار سعد الدين، "النقود والمصارف والأسواق المالية "، ط 1، دار الحامد لمنشر والتوزيع، عمان ، 2004 ، ص 351 . www.aruc.org/.../search
- 5- عبد العزيز، احمد محمد عادل،(2008)" أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، مقالة www.alnodom.com/.../7115-%26quot%3B

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

1- البحوث:

- 2- Oni, Zemhoka,(2013),"The impact of monetary policy on bank credit creation in Nigeria(1980-2010)", international journal of business and social science ,vol4,no.15-novamember2013. www.ijbssnet.com/journals/Vol_4_No_15_Special.../21.pdf

2- المجالات:

1-Marcuzzo, Maria Caristine, **Monetary standard and exchange rates**, Second Ed. London, 1997,p212. <https://www.questia.com/.../monetary-standards-and-exchange-rates>

3- الانترنت:

1-ar.wikipedia.org/wiki.2011.